



خالد حنفي في المؤتمر المصرفي في الرياض: البلدان العربية ودعوة لتعزيز الثقة وتحسين سعر الصرف وتنظيم واقع العملات الرقمية وليس المشفرة كهدل لجذب الاستثمارات وهوأكبة النظام المالي والعالمي الجديد

أنها تؤثر على مناطق معينة بشكل أكثر حدة من غيرها. والمنطقة التي قد تكون من بين الأكثر تضررا هي المنطقة العربية حيث تجمع مختلف التقارير الدولية على أرقام مثيرة للقلق، إذ بحسب الأرقام سيصل عدد الفقراء إلى ما يقرب من 130 مليون شخص، أي ما يمثل ثلث سكان المنطقة العربية، وباستثناء بعض الدول النفطية فهذه المستويات يتوقع أن تستمر في الارتفاع لتصل إلى 36 في المئة بحلول عام 2024 المقبل. علما أن حوالي 40-50 في المئة من الناس يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. وبلغ معدل البطالة في المنطقة حوالي 12 في المئة وهو من بين أعلى المعدلات في العالم. بينما مصدر القلق الكبير هو أن البطالة بين الشباب (في سن 15-24) تتجاوز 40 في المئة".

وأوضح أن "النظام المالي العالمي يواجه ضغوطا هائلة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة الذي أدى إلى زعزعة الثقة في عدد من المؤسسات. لافتا إلى أن سقوط بنك سيليكون فالي وبنك سيغنتشر في الولايات المتحدة، والاستحواذ على بنك كريدي سويس في سويسرا من جانب منافسه بنك الاتحاد السويسري بدعم من الحكومة ساهما في زعزعة ثقة الأسواق وأسفرا عن استجابات كبيرة وعاجلة من جانب السلطات. وبيّن العدد الأخير من تقرير الاستقرار المالي العالمي مدى تصاعد المخاطر المحيطة بمؤسسات الوساطة المالية المصرفية وغير المصرفية في ظل الزيادة السريعة في أسعار الفائدة لاحتواء التضخم. ويتضح من التجارب التاريخية أن الزيادات الحادة في أسعار الفائدة من جانب البنوك المركزية غالبا ما تنشأ عنها ضغوط كاشفة لاختلالات النظام المالي".

ونوه إلى أنه على صناع السياسات اتخاذ إجراءات حاسمة لحماية الثقة في ظل تصاعد المخاطر المهددة للاستقرار المالي. ولأجل ذلك ينبغي معالجة الفجوات في آليات الرقابة والإشراف والتنظيم في آن واحد، وتعزيز نظم التسوية وبرامج التأمين على الودائع في العديد من البلدان. وفي حالات إدارة

اعتبر أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال مشاركته في جلسة العمل الثانية في المؤتمر المصرفي في الرياض 2023 "الأفاق الاقتصادية العربية في ظل المتغيرات الدولية"، والتي عقدت بعنوان: "مخاطر تباطؤ النمو العالمي وارتفاع المخاطر المالية"، بحضور معالي الأستاذ أيمن بن محمد السيار، محافظ البنك المركزي السعودي، سعادة الأستاذ محمد الأثري، رئيس اتحاد المصارف العربية، معالي الأستاذ عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي، مدير عام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، بالإضافة إلى رؤساء بنوك ومنظمات وشركات دولية، "أن هناك أهمية بتعزيز الثقة كبوابة أساسية لجذب الاستثمارات سواء من جانب المستثمر الوطني والعربي أو المستثمر من الدول الخارجية".

ونوه حنفي إلى أهمية موضوع الاحتواء المالي الذي يعد امر ضروري جدا من أجل تعزيز قدرات المصارف العربية وزيادة بالتالي حجم راس مال المصارف العربية التي تتراوح حاليا بين 3 و 4 تريليون دولار، مما يساهم في ذات الوقت بتعزيز واقع القطاعات الرسمية والحد من تأثير واقع الاقتصاد غير الرسمي أو غير المنظم على واقع الاقتصادات العربية.

ودعا الأمين العام إلى ضرورة ضرورة ايجاد تشريعات وقوانين لتنظيم واقع العملات الرقمية وليس المشفرة الأمر الذي سيكون له مردود ايجابي كبير على صعيد تعزيز واقع التبادل والتعاون التجاري مع سائر بلدان العالم بعيدا عن ربط هذا التعاون بعملة معينة من شأنها من تحد من تعزيز علاقاتنا الاستراتيجية مع دول العالم. واعتبر ان تحرير سعر صرف العملات هو عنصر اساسي لتعزيز الثقة اذا مع الاهمية الاخذ بعين الاعتبار بالهواجس الناجمة عن موضوع التحرير لكن لنجاح اقتصاداتنا العربية لا بد من انتهاج سياسة التحرير والانسلاخ من دور في ذات الدوامة والمتاهة وستظل اقتصاداتنا العربية محكومة من جانب المضاربين.

ورأى أن "الأزمة المالية والاقتصادية الحالية لها تأثير عالمي، ومن الواضح



الاقتصادية، وهي موجهة إلى الدول التي لديها هياكل أساسية متقدمة نسبياً ومنظومة جاهزة للبحث والتطوير والابتكار. وفي هذا المجال لا بدّ على دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن والمغرب وتونس، من وضع سياسات تأخذ بتطورات التكنولوجيا، وبناء القدرات البشرية المتخصصة في التكنولوجيات الحديثة، وتخصيص الموارد المالية اللازمة لتشجيع المؤسسات الوطنية على الاستثمار في هذه التكنولوجيات والمساهمة في تقدم العلوم. في حين على البلدان العربية ذات الدخل المتوسط والتي لديها رؤى وطنية طويلة المدى ومنظومة جيدة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وضع إجراءات تمويلية تحفيزية لتعزيز الابتكار الوطني ودعم ريادة الأعمال، وهي موجهة إلى الدول ذات الدخل المتوسط.

وشدد على أهمية توفير التمويل لدعم تأسيس الشركات الناشئة، ودعم البحث والتطوير في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتنظيم الأسواق المالية التي تساعد في نشر التكنولوجيات الجديدة، وتعزيز رأس المال المخاطر، وإنشاء صناديق استثمار من أجل تعزيز الابتكار. كما ينبغي خفض الإنفاق والتركيز في ضبط أوضاع المالية العامة على احتواء نمو النفقات الجارية، خاصة أجور القطاع العام، وتحديد أولويات النفقات الرأسمالية، وتعزيز الإيرادات غير النفطية. ولا بدّ أيضاً من اعتماد سياسة مالية تعمل على زيادة تنوع مصادر الإيرادات المالية للدولة، وتوجيه السياسة المالية لزيادة الإنفاق الاستثماري. كذلك لا بدّ من وضع سياسة مالية واقتصادية تأخذ موضوع مخاطر تقلبات أسعار النفط بعين الاعتبار عند إعداد الموازنات، مع وضع سياسات خاصة للتحوط من شأنها معالجة اختلالات الموازنة (العجز والفائض).

المصدر (اتحاد الغرف العربية)

الأزمات الحرجة، قد يتعين على البنوك المركزية زيادة الدعم التمويلي المقدم للمؤسسات المصرفية وغير المصرفية على حد سواء. ومن شأن هذه الأدوات مساعدة البنوك المركزية في الحفاظ على الاستقرار المالي، والسماح للسياسة النقدية بالتركيز على تحقيق الاستقرار السعري. ورأى أن الدول العربية استمرت في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي، بفضل السياسات الاقتصادية والمصرفية التي ساعدت على تقليل حدة آثار تداعيات التطورات العالمية الراهنة لا سيما التوترات في القارة الأوروبية والضغط التضخمي. ووفق التقارير الدولية هناك أهمية بمواصلة المصارف المركزية العربية تقييم المخاطر النظامية ودراسة الارتباطات المحتملة المباشرة وغير المباشرة بين التطورات العالمية الراهنة والاستقرار المالي.

واعتبر أنه على المدى القريب، هناك حاجة إلى جهود عالمية عاجلة للتخفيف من مخاطر الركود العالمي، وضائقة الديون في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ونظراً إلى محدودية مساحة السياسة، من الأهمية بمكان أن يضمن صانعو السياسات الوطنية أن يتركز أي دعم مالي على الفئات الضعيفة. كما يجب أن تكون السياسات الوطنية الرامية إلى تعزيز نمو الاستثمار مصممة بما يتلاءم وظروف البلدان المعنية، ومن الضروري أن تبدأ دائماً بوضع أطر سليمة للسياسات المالية العامة، والسياسات النقدية وإجراء إصلاحات شاملة في مناخ الاستثمار. وتحتاج السياسات الهادفة إلى تعزيز نمو الاستثمار أن تشمل إصلاحات مالية وهيكلية شاملة، بما في ذلك إعادة توجيه الإنفاق على الإعانات غير الفعالة.

وقال: "أصبح الوضع الاقتصادي في معظم الدول العربية بحاجة إلى مراجعة جادة، وبالتالي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستفادة من موضوع الابتكار، لا بد من الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة في التنمية



Khaled Hanafi at the Banking Conference in Riyadh: Arab Countries are called upon to Enhance Confidence, Liberalize the Exchange Rate, and Regulate the Reality of Digital Currencies, Not Cryptocurrencies, as an Entry Point to Attract Investments and Keep Pace with the New Financial and Global System

The Secretary-General of the Union of Arab Chambers, Dr. Khaled Hanafi, during his participation in the second working session of the Banking Conference in Riyadh 2023, "Arab economic prospects in light of international changes", which was held entitled: "The risks of slowing global growth and high financial risks". In the presence of His Excellency Mr. Ayman bin Muhammad Al-Sayari, Governor of the Saudi Central Bank, His Excellency Mr. Muhammad Al-Etrebi, President of the Union of Arab Banks, His Excellency Mr. Abdul Rahman bin Abdullah Al-Hamidy, Director General of the Chairman of the Board of Directors of the Arab Monetary Fund. In addition to the heads of banks, organizations, and international companies, considered that "there is importance in enhancing confidence as a basic gateway to attract investments, whether by national and Arab investors or investors from foreign countries."

Hanafi pointed to the importance of the issue of financial inclusion, which is very necessary in order to strengthen the capabilities of Arab banks and thus increase the size of the capital of Arab banks. Which currently ranges between 3 and 4 trillion dollars, which at the same time contributes to enhancing the reality of the formal sectors and reducing the impact of the reality of the informal or informal economy on the reality of Arab economies.

The Secretary-General called for the need to find legislation and laws to regulate the reality of digital currencies, not encrypted, which will have a great positive impact on enhancing the reality of trade exchange and cooperation with the rest of the world away from linking this cooperation to a specific currency that would limit the strengthening of our strategic relations with the countries of the world. He considered that liberalizing the currency exchange rate is

an essential element for enhancing confidence, while it is important to take into account the concerns resulting from the issue of liberalization, for the success of our Arab economies, we must adopt a policy of liberalization, otherwise, we will continue to revolve in the same vortex and maze, and our Arab economies will continue to be governed by speculators. He believed that "The current financial and economic crisis is having a global impact, and it is clear that it is affecting certain regions more severely than others. The region that may be among the most affected is the Arab region, where various international reports agree on alarming figures. According to the figures, the number of poor people will reach nearly 130 million people, representing a third of the population of the Arab region, and with the exception of some oil countries, these levels are expected to continue to rise to reach 36 percent by 2024. About 40-50 percent of people live on less than \$2 a day. The region's unemployment rate is around 12 percent, among the highest in the world. A major concern is that youth unemployment (aged 15-24) exceeds 40 percent." He explained, "The global financial system is facing enormous pressure with rising interest rates that have shaken confidence in a number of institutions. The fall of Silicon Valley Bank and Signature Bank in the United States, and the acquisition of Credit Suisse in Switzerland by rival Swiss Union Bank with the support of the government, have contributed to the destabilization of market confidence and resulted in significant and urgent responses from the authorities. The latest issue of the Global Financial Stability Report shows the extent to which risks to banking and non-banking financial intermediaries are escalating amid rapid increases in interest rates to contain inflation. Historical experience shows that sharp interest rate increases by central banks often create



revealing pressures on financial system imbalances.”

He noted that policymakers must take decisive measures to protect confidence in light of the escalating risks threatening financial stability. For this reason, the gaps in control, supervision, and regulation mechanisms must be addressed simultaneously, and settlement systems and deposit insurance programs in many countries must be strengthened. In critical crisis management situations, central banks may have to increase financing support to both banking and non-banking institutions. These tools would help central banks maintain financial stability, and allow monetary policy to focus on achieving price stability.

He believed that the Arab countries continued to maintain banking and financial stability, thanks to economic and banking policies that helped reduce the severity of the effects of the repercussions of current global developments, especially tensions on the European continent and inflationary pressures. According to international reports, it is important for Arab central banks to continue assessing systemic risks and studying potential direct and indirect links between current global developments and financial stability.

He considered that in the near term, urgent global efforts are needed to mitigate the risks of global recession and debt distress in emerging market countries and developing countries. Given limited policy space, it is crucial that national policymakers ensure that any financial support is focused on vulnerable groups. National policies aimed at promoting investment growth must be designed to suit the circumstances of the countries concerned, and it is necessary to always begin by establishing sound frameworks for public financial and monetary policies and carrying out comprehensive reforms in the investment climate. Policies aimed at promoting investment growth need to include comprehensive fiscal and structural reforms, including redirecting spending on ineffective subsidies.

He said: “The economic situation in most Arab countries

has become in need of serious review, and therefore in order to achieve the goals of sustainable development and benefit from the issue of innovation. It is necessary to rely on new technologies in economic development, and they are directed to countries that have relatively advanced infrastructure and a system ready for research development, and innovation. In this area, the Gulf Cooperation Council countries, Egypt, Jordan, Morocco, and Tunisia must develop policies that take into account technological developments, build human capabilities specialized in modern technologies, and allocate the necessary financial resources to encourage national institutions to invest in these technologies and contribute to the advancement of science. While middle-income Arab countries, which have long-term national visions and a good science, technology, and innovation system, should develop incentive financing measures to enhance national innovation and support entrepreneurship, which are directed to middle-income countries.”

He stressed the importance of providing financing to support the establishment of startup companies, supporting research and development in small and medium-sized companies, regulating financial markets that help disseminate new technologies, enhancing risk capital, and establishing investment funds in order to enhance innovation. Spending should also be reduced, and public financial control should focus on containing the growth of current expenditures, especially public sector wages, setting priorities for capital expenditures, and enhancing non-oil revenues. It is also necessary to adopt a financial policy that works to increase the diversification of the state's financial revenue sources and direct financial policy to increase investment spending. It is also necessary to develop a financial and economic policy that takes the risks of oil price fluctuations into account when preparing budgets while developing special hedging policies that will address budget imbalances (deficits and surpluses).

Source (Union of Arab Chambers)